توثيق الإدارة الالكترونية في إدارة مؤسسات الدولة

م. م. احمد مختار علي
ماجستير في القانون العام
ديوان الوقف السني / الدائرة القانونية

البريد الإلكتروني Email : ahmedmohktar234@gmail.com

الكلمات المفتاحية: توثيق ، الإدارة الالكترونية ، إدارة مؤسسات الدولة.

كيفية اقتباس البحث

علي ، احمد مختار ، توثيق الإدارة الالكترونية في إدارة مؤسسات الدولة، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Documenting the electronic administration in the management of state institutions

Ahmed Mokhtar Ali

Keywords : documentation, e-administration, management of state institutions.

How To Cite This Article
Ali, Ahmed Mokhtar, Documenting the electronic administration in the management of state institutions,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025,Volume:15,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Our modern era is characterized by the spread of technology in all fields of life, including the management of state institutions through modern methods such as electronic administration this has made communication and business transactions much easier, especially with the emergence of modern technology and its tools, such as the world wide web, this system allows data sharing through the internet, which facilitates usage by beneficiaries outside the borders of the state, this development has affected the work of state institutions, which have sought to adopt technological advancements in order to keep pace with progress and benefit from the advantages provided to the functional relationship between the administration and employees, as well as between the administration and citizens who benefit from public services. The use of modern technological tools in public administration has also made it possible to accelerate administrative processes, given their effectiveness in reducing financial costs, combating administrative corruption, and eliminating bureaucracy and routine associated with traditional administrations, furthermore it reduces the risk of document forgery, enhances security protections, and facilitates the completion of

procedures that used to burden state institutions adhering to traditional administration.

الملخص:

يتميز عصرنا الحديث بغزو التكنولوجيا لكافة مجالات الحياة ومنها إدارة مؤسسات الدولة بالطرق الحديثة من خلال الإدارة الإلكترونية، حيث أضحت وسائل الاتصال والتواصل أكثر سهولة وتنوعاً بظهور التقنية الحديثة ووسائلها مثل شبكة الويب العالمية وهي نظام معلومات يتيح مشاركة البيانات عبر الانترنت بطرق سهلة الاستخدام تهدف الى جذب المستخدمين خارج نطاق المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات مما انعكس ذلك على عمل مؤسسات الدولة والتي حاولت ان تواكب هذا التقدم التقني والاستفادة منهُ في الإدارة العامة، من خلال الفوائد والامتيازات لطرفي العلاقة الوظيفية من جهة الإدارة والموظفين ومن جهة أخرى المواطنين المستفيدين من خدمات المؤسسات العامة.

ومن اجل تنظيم وتسهيل عمل الإدارات العامة اتجهت الدول الى استخدام الوسائل التكنولوجيا الحديثة كونها اثبتت فعاليتها في إدارة المؤسسات العامة من خلال تقليل التكلفة المادية، والحد من الفساد الإداري والقضاء على البيروقراطية والروتين في الإدارات التقليدية، وتقليل خطر انتقال الأوبئة بين المراجعين وحمايتهم من المخاطر الأمنية وذلك من خلال انهاء الطوابير التي كانت تستوجب الوقوف بها لإنجاز أي معاملة في مؤسسات الدولة التي تتبع الإدارة التقليدية.

المقدمة:

تبرز من حين لأخر مصطلحات جديدة في مجال الدراسات الإنسانية، باعتبارها شاهداً على منجزات التطور العلمي وابداعات العقل البشري، حيث طُرح في الأونة الأخيرة من خلال ميدان الفكر اخر المصطلحات الحديثة في مجال المعلوماتية وتقنياتها، والذي يعرف بمصطلح الإدارة الالكترونية او الحكومة الالكترونية والذي يشد الانتباه بمجرد طرقهُ لمسامعنا، ويعتبر هذا المصطلح حديث نسبياً على الرغم من استخدامنا للأجهزة الالكترونية في انجاز بعض الاعمال الإدارية قبل ظهور هذا المصطلح بوقت طويل، وتعدُ شبكة الانترنت الوسيلة الحديثة الرئيسية في التحكم بنظام الإدارة الالكترونية، بإعتبارها التجسيد المباشر لمجموعة الأجهزة الالكترونية التي ترتبط ببعضها من خلال تبادل المعلومات فيما بينها بسرعة متناهية والذي سمي فيما بعد بالطرق السريعة لانتقال المعلومات بين العناصر الإدارية القائمة على عمل المؤسسات الحكومية.

ويطلق مصطلح الإدارة الالكترونية على مجموعة الأنشطة التي تعمل بها المؤسسات الحكومية حيث تعتمد على شبكة الانترنت والاتصالات والأجهزة الالكترونية، عبر جميع طبقات ومستويات الهيئات الحكومية لتقديم كافة الخدمات والمعاملات للأفراد، والحصول على المعلومات والبيانات في شتى المجالات بسهولة ويسر وأكثر دقة، وبالتالي فان الاعمال الإدارية و القانونية الالكترونية اكتسبت أهمية في ظل التطور التقني والتقدم التكنولوجي، حيث باتت وسيلة الإدارات الحكومية لتحقيق التنمية وتطويرها من خلال زيادة اللجوء اليها كوسيلة معاونة لإنجاز مهام الإدارة في الاضطلاع بخدمات مؤسسات الدولة، واستخدام هذه الوسائل الالكترونية في سبيل أداء دقيق لهذه المهام، ونجد ان في هذه المستجدات للحياة الإدارية الزام على رجال القانون بحث الأفكار التي لم تكن معروفة سابقاً، ودراستها دراسة قانونية تتماشى مع قواعد القانون الإداري الذي يعرف بديناميكيتهُ القابلة للتجديد الدائم، بحيث يسمح بإلغاء وتعديل هذه القواعد بعد فترة وجيزة من تاريخ صدورها وفقاً للأعراف المتغيرة وبحسب ما تقتضي المصلحة العامة لإدارة المؤسسات الحكومية.

ولنشر المعرفة والسيطرة على المعلومات والبيانات في مؤسسات الدولة من خلال توثيق الإدارة الالكترونية لتحديد دورها الريادي سنحاول تحديد نطاق بحثنا واهميتهُ والاهداف المرجوة منهُ والمنهجية المتبعة وفق المخطط الاتي: –

أولاً: أهمية البحث:ان ما نحتاجه اليوم هو تحقيق الشفافية في انجاز العمل المؤسساتي الإداري من حيث تقديم الخدمة، ومراقبة حسن سير المعاملات الإدارية المطلوب إنجازها سواء عن طريق أجهزة الرقابة الإدارية الداخلية منها والخارجية، ام من قبل متلقي الخدمة او طالب المعلومة ايً كان، وذلك من خلال تقديم الخدمات الإدارية من شكلها التقليدي الى الشكل الحديث المتمثل بالإدارة الالكترونية بأوسع محاور تطبيقها على الواقع، بمعنى التوقف عن الاتصال المباشر بين الموظف الحكومي والمستفيد من الخدمة او المعلومة، وبالتالي غياب التأثير على عمل الموظف العمومي، الذي اصبح في ظل الإدارة الالكترونية يتعامل مع المراجعين عن بعد، مما يتيح لهُ انجاز اكبر قدر من العمل، واكثر قدر من الاتقان في بيئة شفافة تقيم العدالة المطلوبة بين كافة متلقي الخدمة، وبالتالي فان هذه الشفافية الإدارية والعدالة المتحققة تسهم بانحسار حالات الفساد الإداري، نظراً لدقة الرقابة المباشرة على اعمال الموظفين، وإمكانية اكتشاف الخطأ الإداري سواء كان مقصوداً او غير مقصود فور وقوعه ومن هو المتسبب بذلك وهنا تنبع أهمية الإدارة الالكترونية وتطبيقها في مؤسسات الدولة.

ثانياً: أهداف البحث:تهدف الإدارة الالكترونية للمؤسسات الحكومية الى تقديم الخدمات باختلاف أنواعها عبر الوسائط الالكترونية وأدوات التكنولوجيا الحديثة بأسلوب موحد ومنسق من خلال ركائز أساسية تعتمد الشفافية والمسائلة والرقابة الفاعلة ودقة بإنجاز المعاملات والسرعة في الأداء والتي توفر على متلقي الخدمة الوقت والجهد والنفقات وبالتالي تحقيق العدالة المجتمعية والاستقرار الإداري بالمقابل تقليل النفقات لمؤسسات الدولة والجهد لموظفيها.

ثالثاً: إشكالية البحث:تبرز إشكالية الدراسة من خلال الظروف التي تمر بها مؤسسات الدولة من ترهل وظيفي وتعيين اعداد كبيرة في القطاع العام دون جدوى اقتصادية وإدارية ودون النظر للتخصصات العلمية والإدارية المطلوبة، وهذه الظروف تعني استمرارية تدعيم المزيد من العراقيل والمشاكل في مؤسسات القطاع العام وبالتالي يثير موضوع البحث الإشكالية التالية: مدى نجاح توثيق وتطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسسات الدولة، وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الاتية:

-ماهي مزايا تطبيق الإدارة الالكترونية في عمل مؤسسات الدولة؟

-هل يتقبل الموظف العمومي الإدارة الالكترونية في انجاز اعمالهُ؟

-هل تترسخ الشفافية الإدارية في حال تطبيق الإدارة الالكترونية؟

-ما مدى نجاح الإدارة الالكترونية في ظل الامية الالكترونية القائمة في المجتمع؟

رابعاً: منهجية البحث:من اجل اعتماد صورة واضحة لموضوع البحث وليتم الإحاطة بمعظم جوانبهُ ارتأيت تقسيم الدراسة الى مبحثين، يبحث المبحث الأول مفهوم الإدارة الالكترونية واهميتها ونشأتها وعناصرها، ومتطلبات تطبيقها والمزايا والمساوئ التي تواجه تطبيقها، اما المبحث الثاني فقد تناول الاثار المترتبة على تطبيق الإدارة الالكترونية على مؤسساتها والعاملين فيها، وكيفية تطوير الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة، وترسيخ الشفافية الإدارية من خلال انجاز اعمال مؤسسات الدولة الكترونياً، وكيفية أداء الموظف الحكومي لعملهُ.

المبحث الأول

مفهوم الإدارة الالكترونية واهميتها

ان التطبيق العملي للإدارة الالكترونية اثبت كفاءتهُ حيث تجاوز العديد من العيوب التي واجهت الإدارة العامة التقليدية، فقد وضعت حدود للتزاحم في طوابير المراجعين، والاستهلاك المفرط للمعدات واللوازم الإدارية كما ساهمت بالتقليل من الواسطة والمحسوبية، وأثبتت تجسيد الشفافية في التعامل مع المستفيدين، وقد عزز ذلك انخفاض التكلفة التشغيلية للتقنيات الالكترونية الحديثة، وأصبح بإمكان المستفيد ان يقوم بإجراء معاملتهُ دون التقيد بالزمان والمكان،

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

وهذا ما يميز الإدارة العامة الالكترونية حيث تقدم الخدمات والاستفسارات بصورة دائمة ودون توقف.[١]

لذلك فان الإدارة الحالية لا تستطيع التوقف لحظة عن مواكبة هذا المفهوم الحديث لتطوير وتحسين الأداء ومن ضمن محاولات التطور وتحسين الأداء المستمر استثمار وسائل الاتصالات وتقنية نظم المعلومات، والرغبة في تتبع تقدمها والاستفادة منها قدر الإمكان لكي تتيح تطبيقات تخدم العمل الإداري ومن ذلك استخدام أجهزة الباركوت الخاص بصحة صدور الوثائق، والهاتف المحمول وأنظمة الاتصالات بالدوائر المغلقة بين الموظفين العاملين في القطاع العام وعلى مختلف المستويات الإدارية، ثم تنظيم التوثيق والارشفة الالكترونية، واستخدام الحاسب الالي وتفعيل شبكة الانترنت، للاستفادة منهُ في اتخاذ القرارات الإدارية من خلال وضع البيانات والمعلومات اللازمة وذات العلاقة امام صاحب القرار لغرض انجاز المعاملة الكترونياً، بأسلوب دقيق وشامل قابل للتحديث،[٢] ومع تعاظم أهمية الإدارة الالكترونية وظهورها بشكل اخر من اشكال الإدارة والذي يوازي الإدارة التقليدية، لذلك اصبح محل بحث من الناحية القانونية والفقهية، حيث اصدر العديد من الفقهاء بيان ماهية هذه الإدارة الحديثة واهميتها وعناصرها والمتطلبات التي تحتاجها لتنفيذها على ارض الواقع، لذلك سيتم بيان ذلك من خلال المطالب الاتية:-

المطلب الأول: نشأة الإدارة الالكترونية. المطلب الثاني: تقييم الإدارة الالكترونية.

المطلب الأول

نشأة الإدارة الالكترونية

نشأة الإدارة الالكترونية على اثر اتساع نطاق العمل بنظام الحاسب الألي وشمول تطبيقاتهُ في مختلف نواحي الحياة اليومية للمجتمع والهيئات الحكومية والخاصة، لذلك لم تكن الإدارة التقليدية قادرة على البقاء بعيداً عن التأثر بهذا المد التقني المعلوماتي، بحيث اضحت هذه التكنولوجيا جزءاً رئيسياً في بناء المنظومة الادارية الجديدة من خلال شبكات الاتصال التقني الخارجية العالمية والداخلية المغلقة ركيزة اساسية في عمل المؤسسات الادارية في الدولة، لكن التحول من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية يجب ان يتم على مراحل بحيث تُعنى بالجانب التقني والبشري مع عدم اغفال ضروريات الإصلاح الاداري اللازمة قبل الخوض في عالم الإدارة الالكترونية،[٣] ولعل مفهوم الإدارة الالكترونية لا يختلف كثيراً عن مفهوم الحكومة الالكترونية الا من حيث نطاق عملها فالأولى تعني ممارسة العمل الإداري وتقديم الخدمات الإدارية من قبل الإدارة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، في حين ان الحكومة الالكترونية أوسع من هذا النطاق

حيث تُعنى بكافة أجهزة الدولة وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية.[٤] وعليه سيتم تقسيم هذا المطلب الى الفرعين التاليين:- الفرع الأول: تعريف الإدارة الالكترونية.

الفرع الثاني: عناصر الإدارة الالكترونية ومتطلبات تطبيقها.

الفرع الأول

تعريف الإدارة الالكترونية

على الرغم من اختلاف تعريف الإدارة الالكترونية عن الإدارة التقليدية الا ان هدفهم واحد، لذلك لا بد قبل الشروع في تعريف الادارة الالكترونية تعريف الإدارة التقليدية، حيث تنوعت التعريفات فالبعض من الفقهاء عرفها على انها "مجموعة من الأنشطة الموجهة نحو تحقيق هدف من الأهداف المحددة والتي يباشرها مجموعة من الموظفين بالاستعانة بالموارد المادية المتاحة وذلك على أساس من التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة"،[٥] كما عُرفت على انها المختصة بالأنشطة الإدارية الحكومية بمعنى ان الإدارة العامة هي النشاط الذي تقوم به جهة عامة او جهة حكومية، بحيث ربط جانب من الفقه بين الإدارة العامة والسياسة العامة للدولة حيث جعل هدف الإدارة العامة تنفيذ سياسات الدولة، كما رأى جانب اخر ان الإدارة العامة مرتبطة بالنشاط الإداري عليه فإنها تختلف عن الإدارة الخاصة بتناولها للأعمال العامة وعدم تناولها للأعمال والمشاريع الخاصة، وعلى هذا الأساس فان الجهاز الإداري في الدولة يتضمن عمليات التنظيم والرقابة والتنسيق من اجل تحقيق اهداف الجهاز الإداري للدولة ذاتها بغض النظر عن أسلوب الإدارة المتبع،[٦] عليه فان الإدارة العامة نجدها في التطبيق اليومي للقوانين والأنظمة والتعليمات، واشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات العامة فهي اكثر التصاقاً بالأفراد، كما انها تترجم الوظيفة العامة للدولة من خلال تدخلها في حياة الجماعة لغرض الوفاء بالحاجات العامة.

اما عن تعريف الإدارة الالكترونية فإنها تتعدى فكرة الآتمتة،[٧] فهي تتجاوز ذلك لتتضمن تكامل البيانات والمعلومات داخل المؤسسة من اجل تحقيق أهدافها بمرونة والسماح لها بمواجهة المتغيرات الداخلية والخارجية التي من الممكن ان تطرأ على اعمال تلك المؤسسة من خلال تلافي ذلك،[٨] وقد تنوعت تعاريف الفقهاء للإدارة الالكترونية فمنهم من عرفها على انها "النشاط الذي تمارسهُ الهيئات الإدارية بالوسائل الالكترونية، لإشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات العامة من خلال استخدام أساليب السلطة العامة للقيام بهذا النشاط أو هذه الوظيفة"،[٩] كما عرفها البعض بانها "الانتقال من انتاج وتقديم الخدمات العامة من شكلها التقليدي الروتيني الى شكلها الالكتروني من خلال استخدام الوسائل الالكترونية"،[١٠] كما يعرفها البعض بشكل عام بانها وظيفة انجاز الاعمال باستخدام النظم والوسائل الالكترونية،[١١] كما عرفت على انها

"استخدام كل الوسائل الالكترونية في انجاز اعمال ومعاملات المؤسسة مثل استخدام البريد الالكتروني والتحويلات الالكترونية للأموال وتبادل المستندات الكترونياً، والفاكس والنشرات الالكترونية واية وسائل الكترونية أخرى"،[١٢] وتعرف الإدارة الالكترونية بانها " استخدام التكنولوجيا وخاصة تطبيقات الانترنت المبينة على شبكات المواقع الالكترونية، وتعزيز الحصول على المعلومات الحكومية وتوصيلها، وخدمة المواطنين وقطاع الاعمال والموظفين والدوائر الحكومية الأخرى بشفافية عالية وبكفاءة فعالة"،[١٣] ويرى البعض ان المقصود من الإدارة الالكترونية هي مجموعة من النشاطات والاعمال التي تتضمن جمع ونقل وحفظ وانتقاء ومعالجة البيانات والمعلومات التي يتم تقديمها لمتلقي الخدمة من خلال الوسائل والوسائط الالكترونية، والتي يتم معالجتها بواسطة موظفي الإدارة ومن تم يتم الرد عليها من خلال الوسائط الالكترونية، وسمة هذا النوع من الإدارة هو التعامل بصورة غير مباشرة بحيث يتم التعامل عن بعد عن طريق انجاز العمل بالوسائل الالكترونية.[١٤]

ويرى الباحث ان الإدارة الالكترونية نشاط يمارس من قبل الإدارة العامة عن طريق موظفي القطاع العام لغرض انجاز المعاملات الإدارية بشكل الكتروني من خلال توحيد البيانات والمعلومات للمؤسسات العامة، وبالتالي تعزيز دور الرقابة وتحقيق العدالة بين المنتفعين والشفافية والتعاون والمسائلة القانونية.

وتتلخص الأسباب الداعية للتحول الالكتروني في الاعمال الإدارية لمؤسسات الدولة بما يلي:

- السرعة والتنسيق والرقابة لدوائر ومؤسسات الدولة.
- توفير الخدمات والمعلومات لكافة المنتفعين من خلال تأمين الاتصال الدائم مع مؤسسات الدولة.
- التقليل من الروتين والتعقيد الإداري في مؤسسات الدولة.
- المساهمة في تحقيق العدالة والشفافية والتعاون المشترك بين المواطن والادارة والمسائلة القانونية من خلال الرقابة الالكترونية والتي ستحدد المقصر مباشرةً مما يسهل عمل اللجان التحقيقية في معاقبة المقصر بإعمالهُ الوظيفية.
- المساهمة في توحيد كافة البيانات والمعلومات الإدارية مما يسهل عمل الموظف العمومي وانجاز اعمالهُ الموكلة اليه في وقت قياسي وبالتالي تسهيل امر المواطنين وراحة للموظف.
- ان الإدارة التقليدية تسبب صعوبة في توفير البيانات للموظف العمومي مما يجعل عملهُ الإداري متلكئ بشكل دائم وبالتالي إجراءات وعمليات معقدة تؤثر على سير الاعمال الإدارية.

- ان الاعتماد على البيانات الالكترونية وتوظيف استخدام التطور التقني في الإدارة يساهم في تسريع أساليب وتقنيات الاعمال الإدارية في مؤسسات الدولة.

الفرع الثاني

عناصر الإدارة الالكترونية ومتطلبات تطبيقها

ان التقدم العلمي والتكنولوجي الذي نعيشهُ اليوم فتح افاقاً رحبة وطاقات ضخمة امام تقدم البشرية وتحقيق مستوى أفضل للتعامل مع موظفي الإدارات الحكومية، وإزاء هذا التقدم بدأت الحاجة الماسة لمواجهة تلك المتغيرات والتطورات التقنية من خلال تطبيق القانون الذي من مهامهُ وضع الصيغ الملائمة للاستفادة من التقدم التكنولوجي، والتطور الكبير في وسائلهُ ذات الاستخدام اليومي المباشر من قبل الافراد،[١٥] حيث بات معهُ التغيير في تشريعات القانون الاداري لمواكبة التطور التكنولوجي حاجة ضرورية وماسة وملحة والقانون الإداري هو الفيصل في ذلك لأنهُ يتميز عن غيرهُ من القوانين بعدة خصائص حيث يتسم بالمرونة وسرعة تطورهُ باعتبارهُ قانون الإدارة العامة الذي يتناول دراسة مختلف مظاهر النشاط الذي تباشرهُ عن طريق تدخلها لسد الحاجات العامة او لتنظيم الوفاء بها.[١٦]

ولان مهام الإدارة في تزايد مستمر، كان من الطبيعي ان تستجيب الإدارة العليا لكل تطور يساهم في تثمين نشاطها الذي يُعنى بتحقيق المصالح العامة، وبالتالي يقع على عاتقها مهمة البحث عن القواعد المناسبة للتعامل مع مقتضيات الحياة الإدارية المتغيرة، وتجد بغيتها في القرارات واللوائح الإدارية التي تمكنها من ملاحقة سرعة التطور التكنولوجي للإدارة.[١٧]

لذلك فان عملية التطوير الإداري تستلزم توفير الإمكانيات التشريعية والمالية والبشرية والتقنية، كما تحتاج الى المزيد من المعلومات والبيانات كمورد استراتيجي، وذلك لان المعلومات هي أساس القرار الإداري، وان سياسة التحديث الإداري تُعد بمثابة اتجاه مستمر نحو التطوير من اجل رفع مستوى الأداء العام للأعمال الإدارية في مؤسسات الدولة كافة، وهو ما يتطلب التنسيق والتعامل بين العاملين والمواطنين بشكل مستمر ولكافة مستويات القيادات الإدارية العليا.[١٨]

كما لا يكفي ان يتوفر لدى الدولة قدر هائل من الإمكانيات المادية والعناصر البشرية لكي تصل الى درجة عالية من التقدم والرقي، وانما يستلزم معرفة عناصر الإدارة الالكترونية وكيفية تنظيمها بما يتلاءم مع الأوضاع السائدة، وبمعنى اخر فان التوسع في توفير الأجهزة والمعدات الالكترونية قد لا يحقق التطور المطلوب،[١٩] لذلك فان تطبيق فكرة الإدارة الالكترونية تستلزم توفر مجموعة من العناصر وسيتم ذكرها وكما يلي:

أولاً: تأهيل وتدريب العناصر البشرية: لعل من اهم مقومات وعناصر الإدارة الالكترونية وجود فريق عمل متكامل ومؤهل، تتوافر فيه سمات وامكانيات خاصة ومنها الخبرة المعلوماتية بحيث يكون مطلع على علوم الحاسب الآلي، بمعنى ان يكون لديه القدرة الكاملة على التعامل مع أجهزة الاتصالات وأنظمة الحاسوب المختلفة، وكذلك لديه القدرة على احداث التطورات في مجال التقنية والتكنولوجيا المعلوماتية الرقمية.[٢٠] لذلك من الضروري بذل عناية خاصة بالعناصر البشرية وتأهيلها من المراحل الأولى للتعليم وحتى المراحل الجامعية، لكي نتسلح بجيل مدرع بالقدرة التقنية والكفاءة العلمية عند الانخراط في التكنولوجيا الرقمية الحديثة ليشمل كافة فئات المجتمع،[٢١] وعليه يجب فتح تخصصات جديدة في الجامعات لتشمل كافة التخصصات التقنية لغرض السيطرة على نظام الإدارة الالكترونية بكافة جوانبهُ التقنية والأمنية لحماية هذه البرامج من العبث.

ومن هذه الفئات فئة المبرمجين والذين يقومون بوضع البرامج المعلوماتية ذات العلاقة بعمل كل مؤسسة حكومية، وفئة موظفي الشبكات وهم مختصين بصيانة شبكات الحاسوب، وكذلك فئة موظفي التأمين والحماية والذين ينحصر دورهم في حماية البيانات ونظم المعلومات والشبكات ضد مجرمي المعلوماتية والهاكرز وهم المتخصصين في اختراق الشبكات وسرقة البيانات والمعلومات او اتلافها او تزويرها من خلال التلاعب فيها، لذلك من واجب الدولة توعية المجتمع الكترونياً وان لا توفر وظائف أُمي في مجال الحاسب الآلي مستقبلاً.[٢٢]

ثانياً: العناصر التقنية والفنية: لعل من متطلبات نجاح الإدارة الالكترونية وحسن أداء واجباتها وتنفيذ مهامها على أكمل وجه وبالأسلوب الجديد، من خلال تقديم الخدمات والمعلومات لمن يطلبها بشكل صحيح، يعتمد على بيئة تقنية وفنية متكاملة، قوامها نظم المعلومات والاتصالات والبرمجيات وأجهزة الحاسوب الآلي وتوفير شبكات الانترنت على نطاق واسع، عليه فان نظام الإدارة الالكترونية يحتاج الى أجهزة الكترونية متطورة، وتوفير خدمات الانترنت على نطاق واسع وبأسعار منخفضة، وايصال هذه الخدمة لكافة المدن ومنها الأرياف والأماكن البعيدة عن مراكز المحافظات، وتسهيل حصول الافراد على أجهزة التواصل الحديثة، وتوفيرها في المدارس والجامعات سواء كانت حكومية او خاصة، فلا نتصور وجود إدارة الكترونية بدون أجهزة الكترونية وانترنت فهي الأساس لنقل البيانات والمعلومات بين الافراد ومؤسسات الدولة.[٢٣]

ثالثاً: العنصر التشريعي (الإطار القانوني): ان أي عمل حكومي حتى يكتسب المشروعية يجب ان يكون له سند قانوني، أي يندرج تحت مظلة الشرعية القانونية، والتي تتمثل في النصوص الدستورية والتشريعية والقرارات، والا فقد شرعيته وصار عملاً منعدماً او باطلاً، لذا فان موضوع

الإطار القانوني للإدارة الالكترونية من أكثر المواضيع حساسية واهمية، وعلى الدولة مراعاة هذه الأهمية لتطبيق نظام الإدارة الالكترونية بشكل مطلق في جميع مؤسساتها.

ومما لا شك فيه ان تطبيق هذا النظام يحتاج الى استعداداً تشريعياً متكاملاً، وتدريب رجال القانون والقضاة واعوانهم على هذا النظام الجديد والغامض بالنسبة لهم، خاصةً انه يتسارع بشكل يجعل خبراء المعلوماتية ذاتهم عاجزين عن ملاحقة مستجداتهُ، لا سيما وان الجرائم التي نجمت عن استعمال هذا النظام من الجرائم المستحدثة، من جهة أخرى يجب ان لا تقف النصوص التشريعية حجر عثرة امام عملية الإصلاح الإداري، وان تكون معوقاً من معوقات انطلاق نظام الإدارة الالكترونية بل على العكس يجب ان تكون التشريعات مواكبة وتتفق مع هذا النظام الجديد.[٢٤]عليه فان من واجب الدولة المضي بتشريع قانون ينسجم مع المتغيرات الالكترونية والتقنية الحديثة، بحيث يجعل التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية امراً اجبارياً وليس اختيارياً، وان يتم تحديد سقف زمني وخارطة طريق لاستكمال هذا التحول المهم ومواكبة الدول المتقدمة في هذا المجال.

المطلب الثاني

تقييم الإدارة الالكترونية

ان تطبيق نظام الإدارة الالكترونية ليس سهلاً على الاطلاق انما يعتبر في واقعهُ أكثر صعوبة من أي مشروع اخر لان تنفيذهُ يحتاج الى التكامل، بمعنى وجود رؤية تكامل المعلومات والخدمات، وهذا يستدعي احداث تغيرات جوهرية في النشاطات والتشريعات والفعاليات والعمليات التي تجرى خلف الموقع الشبكي والتي لا يراها المواطنين لأنها اساساً غير مرئية، لذا يحتاج الى تخطيط ورسم استراتيجية واضحة ومتكاملة تتضمن ادلة ارشادية ونماذج اعمال مبتكرة ومعلومات تفصيلية، وبرامج تدريبية وتأهيلية تصقل مهارات العاملين على المشروع الالكتروني والمنتفعين منهُ ليكونوا قادرين على التكيف مع بيئة الاعمال الالكترونية المتجددة على الدوام، وكذلك دعم من أعلى المستويات ويكون الالتزام به امراً حيوياً وضمن استراتيجية مُحكمة تضع المصلحة العامة كأولوية قصوى في الاعتبار،[٢٥] ولتقييم هذا النظام وتدعيم ضرورة وجودهُ ومعرفة اهميتهُ واهدافهُ والمزايا والمساوئ عند تطبيقه عليه سيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين:

الفرع الأول: اهداف واهمية الإدارة الالكترونية.

الفرع الثاني: مزايا ومساوئ تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسسات الدولة.

الفرع الأول

اهداف واهمية الإدارة الالكترونية

اولاً: اهداف الإدارة الالكترونية: تهدف الإدارة الالكترونية بشكل عام الى رفع مستوى الجودة والكفاءة والفعالية في أداء مؤسسات الدولة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات، ولهذا النظام اهداف كثيرة منها:[٢٦]

- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية في مؤسسات الدولة لأنها إدارة بلا أوراق.
- تقديم خدمات أفضل للأفراد مبنية على أساس من النزاهة والمساواة، وبالتالي تحسين مستوى الشفافية ومكافحة الفساد الإداري لأنها إدارة تنفذ عملياتها عن بعد.
- سرعة توفير الخدمة وبدقة عالية وبدون تعقيدات إدارية فالإنجاز يتم من خلال المؤسسات الشبكية والذكية التي تعتمد على التقنية الحديثة وبالتالي إدارة بلا تنظيمات جامدة تقضي على البيروقراطية.
- الغاء عامل الزمان والمكان لان الخدمة متوفرة على مدار الساعة.
- عدم وجود طوابير طويلة للراغبين في تلقي الخدمة من المؤسسات الحكومية وبالتالي تمنع الأوبئة وتقلل من الزخم المروري.
- ضمان تدفق المعلومات بدقة وكفاءة وبتوقيت ملائم وجاهزية مستمرة ومعرفة المقصرين في الاعمال الحكومية بشكل مباشر ودون الحاجة لسماع المشتكين.
- خلق البيئة والمناخ التنظيمي الملائم للبحث في تطوير الأجهزة الإدارية للمؤسسات العامة والعناصر البشرية العاملة من خلال تنمية مهاراتهم وبالتالي مواكبة كافة التطورات في المجال التكنولوجي.

ويرى الباحث ان من اهم اهداف الإدارة الالكترونية والتي نحتاجها في الوقت الحاضر هي الحد من العلاقات الشخصية والنفوذ ومكافحة الفساد الإداري والمالي، والتخلص من الزحام المروري في الشوارع وإنجاز المعاملات بأسرع وقت وهذا ما لمسناهُ في إجراءات وزارة الداخلية عند قيامها بتفعيل اصدار الجواز الالكتروني، وكذلك تفعيل خدمة الباركوت في اغلب الدوائر الحكومية لإنجاز معاملة صحة صدور الوثائق دون الرجوع الى المؤسسة التي اصدرتهُ، من خلال المسح الالكتروني على نظام الباركوت المثبت في الوثيقة، وكما نعلم ان معاملة صحة الصدور كانت تتم عن طريق المراسلات السرية الورقية وقد تتأخر أيام للحصول على صحة الصدور بحيث يتم مفاتحة الجهة التي اصدرتهُ بكتاب رسمي وسري وعن طريق المعتمد وتتم الإجابة ورقياً.

ثانياً: أهمية الإدارة الالكترونية:مع دخول العالم في القرن الواحد والعشرون وظهور الانتشار الواسع لتقنية المعلومات اختراعاً واستخداماً، انتقل العالم بشكل سريع من عصر الثورة الصناعية الى عصر انتشار تكنولوجيا المعلومات، وعلى اثر ذلك انتشرت مصطلحات ومفاهيم جديدة فرضت نفسها على واقع الحياة اليومية للأفراد من بينها البريد الالكتروني، التوقيع الالكتروني، الدفع الالكتروني، الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية.[٢٧]

ازاء ذلك سارعت الحكومات الى بحث تنفيذ نظام الإدارة الالكترونية لتغيير أسلوب تقديم الخدمات بصورة أمثل تختصر الوقت والجهد والمال، وتتسم بالوقت ذاتهُ بحسن الأداء والكفاءة والفاعلية، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها لتحديث الإدارات الحكومية وتمكينها من تعزيز اصلاح خدماتها، وتفُسر أهمية الإدارة الالكترونية باقتناع الجمهور ان التقنية الحديثة في مقدورها تبديل الصورة السلبية للإدارات التقليدية، ففي معظم دول العالم ينظر الشعب الى مؤسسات الدولة على انها لا تلبي احتياجاتهُ الضرورية، ومن ثم تنعدم الثقة في التعامل معها، لذلك طُرحت مبادرة تطبيق هذا النظام باعتبارهُ وسيلة لتحسين الأداء المؤسساتي، ويمكن للفرد ادراك أهمية هذا النظام من خلال مد يدهُ على لوحة مفاتيح جهاز الحاسوب الالي او الموبايل الخاص به، وهو جالس في منزلهُ او مكتبهُ ليطلب وثيقة او أي خدمة أخرى من مؤسسة معينة فيتم انجازها في الحال قبل ان يقوم من مكانهُ دون ان يضطر للانتقال الى الدائرة الحكومية، او المعاناة من الوقوف في صفوف طويلة للوصول الى الموظف التابع للمؤسسة الحكومية المقصودة، لكي ينجز معاملتهُ،[٢٨] وللإدارة الالكترونية مجموعة من الخصائص التي تجعل تنفيذها محل اهتمام من قبل قادة وموظفي مؤسسات الدولة وكذلك المواطنين بمختلف فئاتهم، نذكر منها:[٢٩]

- ترتيب كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية لمؤسسة الدولة في موضوع واحد وهو موقع المؤسسة الرسمي على شبكة الانترنت، مما يفعل القدرة على تامين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للموطن وتسهيل عمل الموظف لأداء الخدمة المطلوبة.
- تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والانجاز بين دوائر المؤسسة ذاتها، من خلال الاتصال الشبكي بينها وبين الدوائر الخارجية التابعة لها، دون استخدام المخاطبات الورقية.
- كسر الحواجز الجغرافية، من خلال الاتصال الدائم بالمواطنين ومن أي مكان عن طريق موقع المؤسسة الالكتروني.

- انجاز المعاملات بشفافية وسهولة عالية، والسيطرة على الاعمال المشبوهة بأفة الفساد وذلك لسهولة الوصول للموظف الفاسد ومسائلتهُ، فالإدارة الالكترونية أحد العلاجات المهمة الواقية من انتشار الفساد من جانب والعمل على منعهُ من جانب أخر.

الفرع الثاني

مزايا ومساوئ تطبيق الإدارة الكترونية في مؤسسات الدولة

أولاً: مزايا تطبيق الإدارة الالكترونية: ان اهتمام العالم المتقدم باستخدام تقنيات المعلومات الإدارية لم تنبثق من فراغ، بل وجدت مزايا كثيرة حصلت نتيجة لذلك، وعليه بدأت الدول في تطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسساتها، وتتلخص اهم هذه المزايا في:[٣٠]

- تبسيط كافة الإجراءات داخل المؤسسات مما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدم الى افراد المجتمع، من ناحية الاعداد المنجزة ونوعية الخدمة بحيث تكون أكثر جودة.
- الدقة والموضوعية متضمنة اختصاراً للوقت في تقديم الخدمة داخل المؤسسة وبالتالي خلوها من الأخطاء البشرية.
- تسهيل إجراءات الاتصال بين دوائر المؤسسة التابعة لها والمؤسسات الأخرى داخل وخارج البلد وبالتالي توفير التكاليف المالية.
- تقليل استعمال الورق مما يعالج مشكلة جوهرية تعاني منها اغلب المؤسسات الحكومية والمتمثلة في عملية الحفظ والتوثيق والتخزين مما يؤدي الى تقليل أماكن الخزن والاستفادة منها في أمور أخرى.

وللإدارة الالكترونية فوائد وايجابيات كثيرة للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع فهي توفر أفضل الخدمات من خلال التعاملات المتطورة للأعمال التجارية والصناعية والسماح للأفراد القيام بأعمالهم ذاتياً من خلال الوصول الى المعاملات او من خلال إدارة حكومية أكثر دقة وفاعلية، داخل دوائر الدولة وتطوير الأداء بمساعدة مختلف قطاعات المجتمع بهدف الانتفاع من الخدمات الحكومية بأقل تكاليف واقل جهد.

ويرى الباحث ان هذه المميزات الخاصة بالإدارة الالكترونية لن نراها الا في ظل تخطيط استراتيجي مسبق يتضمن تدخل تشريعي وخطط متكاملة لتأهيل وتدريب القاعدة التكنولوجيا والبشرية للدولة.

ثانياً: مساوئ الإدارة الالكترونية: على قدر أهمية وحجم مشروع تطبيق الإدارة الالكترونية من نطاق التغيير وابعاد الخدمات التي تقدمها، وتعدد الأطراف المستفيدة، قد تظهر مساوئ لهذا

المشروع الضخم وهذا الامر طبيعي ومتعارف عليه فلكل مشروع جديد فوائد ومساوئ ممكن تلافيها، وتتلخص اهم هذه المساوئ في:

- الامن المعلوماتي، وهي من اهم المساوئ التي تجابه تطبيق الإدارة الالكترونية، لوجود مجموعات متخصصة بجرائم الاختراق للنظام الالكتروني، مما يترتب عليه فقدان خصوصية المستفيدين، او حذف البيانات والمعلومات وتدميرها، او استغلالها من قبل المنظمات الإرهابية والمعادية، من خلال التجسس الالكتروني.

ويرى الباحث بالإمكان معالجة هذه الاختراقات من خلال تدريب وتأهيل العناصر الإدارية العاملة في مؤسسات الدولة عن طريق انتداب خبراء دوليين في هذا المجال وتنظيم دورات تدريبية متخصصة لهم، وفتح كليات واقسام في الجامعات العراقية مختصة في هذا المجال ومنها قسم هندسة الامن السيبراني.

- شلل إدارة المؤسسة، ان التحول غير الممنهج الى الإدارة الالكترونية يعني بالمقابل توقف عملها، حيث لا يمكن الوصول الى الإدارة الالكترونية دفعة واحدة، ومن شأن التحول الفوري لتطبيق هذا النظام شل عمل المؤسسة التي لم تحتفظ بنمط عملها القديم، ولم تنجز منظومة الإدارة الالكترونية.

ويرى الباحث ان هذا الشلل حصل فعلاً في بعض مؤسسات الدولة التي اعتمدت نظام الدفع الالكتروني لإنجاز معاملاتها، فهي لم تراعي التدرج في تطبيق هذا النظام حيث كان لابد قبل التطبيق ان تقوم بمراعاة ضعف شبكة الانترنت في مؤسساتها وان تقوم بالتعاقد مع شركة اتصالات مرموقة توفر الانترنت لمؤسستها بالسرعة المطلوبة، وهذا الامر سبب وقوف المواطن في طوابير إضافية بدلاً من تسهيل انجاز معاملتهُ.

- الامية المعلوماتية، أي ضعف الفكر المعلوماتي لدى المواطنين وموظفي القطاع العام، وتم ذكر كيفية معالجة ذلك سابقاً.

- فقدان الوظائف الحكومية، يتخوف الكثير من موظفي القطاع العام عند سماعهم كلمة الإدارة الالكترونية، بسبب جهلهم استخدام التكنولوجيا الحديثة في انجاز الاعمال الإدارية، إضافة الى ذلك هناك اعمال تحتاجها الإدارة التقليدية مثل تنظيم طوابير المراجعين للمؤسسة الحكومية، وهذا الاعمال تنتهي بمجرد تنفيذ مشروع الإدارة الالكترونية، لذلك على الموظف السعي لتأهيل ذاتهُ الكترونياً لكي لا يفقد الوظيفة العامة.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 6
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

المبحث الثاني

تقويم الإدارة الالكترونية وأثرها في التطبيق على عمل مؤسسات الدولة

تتمثل الاثار التي تنتج عن تطبيق هذا النظام الى اصلاح الخلل في الجهاز الحكومي، من خلال الإدارة والتي تمارس جميع الأنشطة التي تقوم بها الدولة بما يؤدي في النهاية الى تحقيق الأهداف الطموحة المحددة بأقصى كفاءة ممكنة، وبالتالي فان الإصلاح الإداري والمتمثل بالإدارة الالكترونية كمفهوم علمي، يستهدف تحسين مستوى الأداء الإداري في كافة أجهزة الدولة، والقضاء على مظاهر التخلف الإداري في وحدات الإنتاج والخدمات المختلفة التي تؤديها المؤسسات الحكومية، ولان هناك قصور شديد في وظائف الإدارة في كثير من الأجهزة الحكومية،[٣١] عليه فان الإصلاح الإداري يتطلب بالضرورة تطوير الخدمات الالكترونية وترسيخ الشفافية الإدارية في مؤسسات الدولة، والقضاء على الفساد الإداري وجذوره، وعدم تركيز السلطة في مكان واحد او بيد شخص واحد، وسيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين:

المطلب الأول: أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على مؤسسات الدولة.

المطلب الثاني: أثر الإدارة الالكترونية على العاملين في مؤسسات الدولة.

المطلب الأول

أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على مؤسسات الدولة

تقوم الحكومة عن طريق أجهزتها الإدارية في المباشرة بأوجه النشاط الإداري المتعدد، بهدف الوصول للغايات التي تطمح لتحقيقها، ولان وظيفة الحكومة المعاصرة ودورها في حياة المجتمع والافراد قد تغيرت عما كانت عليه في الماضي، نتيجة التقدم الطبيعي والحضاري مما أدى بها الى ان تتعدى وظائفها الإدارية التقليدية، بحيث اضحى للمشرع الدور والحق في التدخل بالمجال الاقتصادي الخاص بنشاطات الافراد، مما استدعى ضرورة تطوير نظامها الإداري ليتلاءم مع التطورات والأعباء الجديدة التي ألقيت على عاتقها،[٣٢] وفي هذا المطلب سوف نستعرض الخدمات التي تقدمها الإدارة الالكترونية، وكذلك اثرها في ترسيخ الشفافية الإدارية في مؤسسات الدولة. الفرع الأول: أثر الإدارة الالكترونية على الخدمات المقدمة. الفرع الثاني: ترسيخ الشفافية الإدارية في مؤسسات الدولة.

الفرع الأول

أثر الإدارة الالكترونية على الخدمات المقدمة

يتصدر عمل الإدارة العامة في المؤسسات الحكومية على تقديم الخدمات في شتى المجالات الحيوية للدولة، حيث ساعد تحول الإدارة من بيئة الإدارة التقليدية البحتة الى الالكترونية ظهور

تحسن واضح وملموس على تقديم الخدمات، لا سيما في مجال التعليم وتسديد الرسوم والصحة، وإدارة العمليات الانتخابية في البلد، واعداد الميزانيات والعقود الإدارية، من خلال الوسائل التقنية الحديثة، ومن اهم هذه الخدمات او الاعمال هي:

اولاً: التعليم الالكتروني: لا شك ان التعليم من اهم وظائف الدولة الحديثة، حيث ان معظم الدول تقوم بالإنفاق بصورة كبيرة ومستمرة على هذا القطاع الواسع، ولان التعليم بصورتهُ التقليدية والذي يعتمد أساليب ووسائل اعتيادية، يعتبر اكثر كلفة من التعليم الالكتروني، حيث انتبهت الإدارة الى أهمية التحول نحو التعليم الالكتروني من اجل مواجهة التحديات والمتمثلة بالتكاليف الباهظة والتي تنخر ميزانية الدولة المالية على التعليم التقليدي، ولرفع كفاءة العملية التعليمية والتقليل من التكاليف، اتجهت الإدارة لآتمتة التعليم من خلال انشاء مدارس مفتوحة عبر الانترنت، وكذلك تحسين التواصل مع ذوي الطلبة من خلال تلقي المعلومات والشكاوى والملاحظات من أولياء الأمور.[٣٣]

والتعليم وفقاً لنظام الإدارة الالكترونية تعليم جماهيري يؤكد على حق الفرد بالتعليم في أي مكان واي زمان، ولا يقتصر هذا النوع من التعليم على فئة دون أخرى او مستوى دون الاخر، كما اثبتت الدراسات العلمية ان هذا البرنامج التعليمي قد فاق بفائدتهُ التعليم بالطرق التقليدية،[٣٤] وممكن تعريف التعليم الالكتروني بانهُ "طريقة التعلم والتعليم باستخدام اليات الاتصال الحديثة لجميع أنواعها واشكالها في توصيل المعرفة للمتعلم بأقصر وقت واقل جهد واكبر فائدة، وقد يكون فورياً متزامناً او غير متزامن".[٣٥]

وفي إطار الإدارة الالكترونية تسعى الحكومات الى إقامة شبكات لنقل ومشاركة البيانات والمعلومات التي من شأنها ان تقود الى تحسين أداء الطالب وبناء قاعدة بيانات خاصة بكل طالب على حدة يمكن الحصول عليها في أي مدرسة او جامعة، وعليه يجب مراجعة الحكومة افكارها والتي ترمي الى الاستمرار في بناء الجامعات والمدارس بالشكل التقليدي لان ذلك يتطلب تكاليف باهظة، كما يتطلب كادر كبير من المعلمين والأساتذة الجامعيين والاداريين، وان إدارة الصرح العلمي سواء كان مدرسة او جامعة بصورة الكترونية تغني عن هذا كلهُ.[٣٦]

ويرى الباحث بان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية العراق قد اتجهت نحو تطبيق هذا النظام وبشكل تدريجي، حيث عملت في هذه السنة (٢٠٢٥) على أطلاق عدة برامج الكترونية ومنها التطبيق التعليمي الشامل والذي يستخدم في الجامعات العراقية كافة الحكومية والأهلية تحت مسمى (HEPIQ) لتسهيل الحياة الاكاديمية على الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية بشكل متكامل وسلس، حيث يتولى التطبيق إدارة معلومات الطالب الاكاديمية بدءاً من التسجيل

والاطلاع على جدول الحصص الأسبوعية، ومتابعة المحاضرات والاختبارات، واستلام نتائج الاختبارات، وكذلك اصدار الهوية الجامعية الرقمية، وهذا البرنامج يعتبر جزءاً من جهود وزارة التعليم العالي نحو التحول الرقمي الجامعي، حيث اطلق هذا التطبيق ضمن مجموعة تصل الى (١٢٠) نظام الكتروني لتطوير البيئة التعليمية الجامعية بشكل موحد في البلاد.

ونرى ان على وزارة التربية العراقية اتخاذ الإجراءات ذاتها لتنظيم عملها الكترونياً خاصة وان التعليم الالكتروني نجح في فترة جائحة كورونا، رغم ان تجربة التعليم الالكتروني كانت حديثة على الطالب والمدرس وحتى المجتمع، لكنها بالمقابل حققت نجاح لا باس فيه.

ثانياً: ابرام العقود الإدارية: ان العقود الإدارية هي تلك العقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها، تبرمها بوصفها سلطة عامة، ويطبق عليها القانون الإداري، ويختص القضاء الإداري دون غيرهُ في حل النزاعات الناشئة عنها، كما انها تتضمن شروطاً غير مألوفة في عقود القانون الخاص، والتي تبرم بين طرفين متساويين في حقوقهم والتزاماتهم التي تنشأ عن هذه العقود، بالمقابل فان العقود الإدارية تظهر جهة الإدارة بمظهر السلطة العامة، وهذا ما يبرر تضمينها شروطاً غير مألوفة.

ويرى فقه القانون الإداري انهُ يمكن ابرام العقود الإدارية عن طريق الوسائط الالكترونية، فاذا كان المواطن بإمكانه تسديد رسوم الخدمات بطريقة الكترونية، فان المؤسسات الحكومية بدورها يمكنها اجراء المناقصات التي تتعلق بأبرام عقودها عن طريق شبكة الانترنت، وايً كان موضوعها حيث يمكن لها الإعلان عن المناقصات، وتلقي العروض الفنية والمالية عن طريق شبكة الانترنت، من ثمَ تلقي العطاءات عن طريق وسائل الدفع الالكتروني، وفحص العطاءات والفصل فيها، ثمَ ابرام العقد مع مقدم العطاء الأفضل، وذلك عن طريق شبكة الانترنت، ويمكن له سداد المقابل المالي عن طريق الدفع الالكتروني.[٣٧]

والحقيقة ان التعاقد عن طريق الوسائل الالكترونية يشهد نمواً متصاعداً في الوقت الحاضر، ويشكل نسبة كبيرة من حجم التجارة الداخلية والدولية، وبإمكان الإدارة ان تصل الى ما ترغب فيه في مجال التعاقد الإداري من خلال الخيارات العديدة والمتسعة على شبكة الانترنت، بالإضافة الى سهولة الاتصال والتفاعل الدائم بين طرفي العقد مما يكفل لها التفاوض ومناقشة بنود العقد بحرية وشفافية ودون تدخل افة الفساد الإداري والمالي، ولذلك ينادي كثير من فقه القانون العام بضرورة اعتماد التطور التكنولوجي في هذا المجال.[٣٨]

ويرى الباحث ان تطبيق نظام الإدارة الالكترونية في العقود الإدارية سيمنحها المصداقية وعدم التشكيك في التعاقد من كافة النواحي، فمن الناحية الشكلية سيتم حضور كافة المتقدمين للتعاقد،

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٦

كما سيتم فتح العطاءات وقراءتها بشكل شفاف وامام جميع المتقدمين، وسيتم قبول أفضل العطاءات وبشكل شفاف ودون أي فساد اداري ومالي، كما انه ليس بمقدور المتقدمين اتهام الإدارة على تفضيل احد المتقدمين على حساب الاخر.

ثالثاً: تسديد الضرائب والرسوم للإدارة بصورة الكترونية: اتاحت الإدارة الالكترونية الفرصة امام المواطن من اجل تسديد رسوم الادارة المترتبة بذمتهم عن طريق بطاقات الدفع الالكتروني، وذلك لتسهيل واختصار للوقت والجهد، والمعروف سابقاً ان تسديد الرسوم والضرائب في مؤسسات الدولة امراً مرهقاً ويضيع الوقت والجهد، جراء الانتظار في طوابير بسبب الروتين المتبع في الدوائر الحكومية التقليدية.[٣٩]

وتتيح هذه الطريقة في دفع الرسوم للمواطن الاستفسار عن رصيدهُ المتبقي والاقساط المستحقة عليه، وقد يقوم المواطن بتقديم اقراراتهُ وكشوفه الضريبية عن طريق المرفق العام الالكتروني، كما يستطيع ان يزود هيئة الضرائب بكل ما يستجد من معلومات عن وضعهُ المالي بصورة مباشرة، كذلك يمكن الاستفادة من الإدارة الالكترونية فيما يخص تسديد الرسوم الجمركية من خلال ادخال البيانات والمعلومات الخاصة بالبضائع وسنة الصنع على جهاز الحاسوب ومن ثم تحديد الرسوم المستحقة، ويعتبر هذا الامر على قدر كبير من الأهمية والسبب ان الرسوم الجمركية وأسعار البضائع دائمة التغيير ولا يمكن لاحد الالمام بها بصورة مطلقة، وينطبق ذلك على الرسوم القضائية.[٤٠]

ويرى الباحث ان هذه الطريقة تطمئن المواطن من مسالة حمل المبالغ المالية الكبيرة وخطر تعرضه للسرقة او ضياع المبلغ المالي، ولكن بالمقابل يجب على الحكومة العراقية توفير خدمة الانترنت لمؤسساتها بالشكل اللائق بحيث لا يتعذر الموظف او المحاسب الحكومي بضعف شبكة الانترنت، وهذا ما لمسناه في بعض المؤسسات ومنها هيئة الضرائب ودائرة التسجيل العقاري فبدل تسهيل الامر من خلال التسديد بالدفع الالكتروني يواجه المواطن الصعوبة في تسديد المبلغ المستحق بذمته الى مؤسسات الدولة لضعف شبكة الانترنت.

رابعاً: إعداد الموازنة العامة الكترونياً: ان المؤسسة العامة التي تتبع نظاماً الكترونياً كغيرها من المؤسسات العامة بحاجة الى موازنة عامة، فهذه المؤسسات لا تختلف عن غيرها في كونها تحتاج الى نفقات وتقوم بجلب إيرادات للدولة، ويمكن لها ان تقوم بحساب تلك الإيرادات والنفقات عن طريق ذات المرفق الالكتروني بسهولة ويسر، كذلك بإمكانها تحديد احتياجات المؤسسة الحكومية الكترونياً بصورة دقيقة، وبسرعة عالية مما توفر الوقت والجهد.[٤١]

خامساً: إدارة الانتخابات وممارسة الديمقراطية: قد لا يكون هذا الامر مهم لكثير من المواطنين، لكن بالمقابل فقد ساهمت الإدارة الالكترونية في عمليات تعزيز الديمقراطية في الدولة، مما انعكس على ثقة المواطن بنزاهة العملية الانتخابية، بالمقابل يمكن للإدارة العامة من خلال منصتها الالكترونية ان تقوم باستطلاع شعبي لكي تعرف رأي المواطن في مسألة معينة متعلقة بمرفق او هيئة او مؤسسة، ولا يخفى على أحد صعوبة ذلك إذا ما تم استخدام الوسائل التقليدية للإدارة وممكن ان يشوبها التزوير من بعض ضعاف النفوس والذين لديهم مصلحة معينة بان تكون نتيجة الاستطلاع تواكب تطلعاتهم، كما يمكن للإدارة العامة الالكترونية ان تحقق نتائج افضل من الإدارة التقليدية في عمليات الاقتراع والفرز الالكتروني للأصوات، وإعلان النتائج بشكل دقيق.(٤٢)

كما ان التصويت الالكتروني يقلل من التكلفة العامة للعملية الانتخابية، فلا يوجد في هذه الطريقة مصاريف إدارية، فلا يوجد موظفي الاقتراع او منسقين، كما لا يوجد مصاريف ونفقات مالية على الخدمات اللوجستية مثل الاحبار واوراق اقتراع واقفال، وبإمكانها التوصل الى نتائج أسرع لأنها تتمتع بقدرات عالية ودقيقة على اجراء العمليات الحسابية والمنطقية.(٤٣)

ويرى الباحث ان الوسائل الالكترونية للعملية الانتخابية في العراق وصلت الى مراحل متقدمة من خلال اعتماد البطاقة الانتخابية الالكترونية المحصنة كلياً من التزوير، كما اعتمدت على أجهزة مثل قراءة الباركوت للورقة الانتخابية، وكذلك جهاز قراءة البصمة، وبهذا لم يتبقى للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات سواء اعتماد الية التصويت عن بعد، وبتطبيق هذه الالية سيسمح لأكثر عدد من الناخبين للتصويت من داخل منازلهم ودون قلل امني على حياتهم، وبتصوري سيكون التصويت بنسب اعلى من النسب السابقة للانتخابات والتي تتطلب حضور الناخب للمكان المحدد لهُ، واذا كانت بعض الجهات تتخوف من التأثير على الناخبين بإمكان المفوضية تحديد مكان الناخب من خلال بطاقتهُ الالكترونية بانه يكون متواجد في منزله اثناء عملية التصويت والمثبتة في المفوضية من خلال اعتماد بطاقة السكن الخاصة به مع تفعيل حظر التجوال خلال هذا اليوم الانتخابي، وهذا ما حصل عندما اعتمدت البطاقة التموينية الالكترونية للمواطن فقد استطاعت الحكومة العراقية معرفة مكان كل مواطن فاذا كان خارج البلد يتم حجب مفردات البطاقة التموينية لمعرفة مكان تواجدهُ اثناء تسجيلهُ الالكتروني على البطاقة من خلال التقنيات الحديثة، كما ان هذه الطريقة ستقلل من المصاريف وسيوفر لميزانية الدولة مبالغ كبيرة، لأنها لا تحتاج لمنسقين ومراقبين ومدراء محطات ومراقبي طوابير، واحبار واوراق انتخابية، وحمايات للمراكز الانتخابية، وغيرها من اللوازم الانتخابية الحضورية.

الفرع الثاني

ترسيخ الشفافية الإدارية في مؤسسات الدولة

لعل وضوح ما تقوم به المؤسسة العامة وتنظيم علاقتها مع الموظفين والافراد وعلنية الإجراءات والغايات والاهداف، ومسائلة الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة وخضوعهم للمحاسبة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، وتقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، وقبول الانتقادات الموجه لهم وتلبية الطلبات المطلوبة منهم والاعتراف بالفسل عند حصولهُ، سيؤدي الى تحقيق الالتزام والكفاءة والجودة في العمل وبالتالي الشفافية الإدارية المتكاملة.(٤٤)

ان تطبيق نظام الإدارة الالكترونية يحقق العديد من المزايا التي تساعد في بناء مؤسسة خالية من الفساد الإداري والمالي، والحد من الاثار السلبية المترتبة على المجتمع وسلوكيات الافراد، حيث ان انتشار تكنولوجيا المعلومات يساعد في حسم كثير من المشاكل التي تخص ظاهرة الفساد، فالإدارة الالكترونية تعمل على إرساء قواعد الشفافية وتوفير المعلومات بسهولة، ولعل ترسيخ الشفافية يأتي من خلال الاتاحة الكاملة والمتساوية لكافة المعلومات المرتبطة بالإجراءات والقرارات والخدمات الحكومية، من خلال الفرص المتساوية في التعاملات الحكومية.(٤٥)

كما ان هذا النظام سيعزز من دور الرقابة على اعمال موظفي القطاع العام، فالرقابة في السابق تتطلب الرجوع الى الوثائق والسجلات والتحري عن المعلومة والتحقيق الإداري ليتسنى لها بعد ذلك تحديد مكامن الخلل والانحراف في العمل التنفيذي، وقد لا تصل الى نتيجة مؤكدة ودقيقة، وبالعكس من ذلك فان الإدارة الالكترونية تقوم بالعمل على تفعيل الرقابة الالكترونية والتي تعتمد على تقنيات المعلومات بأشكالها المختلفة، ومن خلال هذه القاعدة ستتمكن من اكتشاف المخالفات دون غموض وبسرعة ودقة متناهية وتحديد الموظف المخالف ومحاسبتهُ بكل سهولة ودون عناء.(٤٦)

ومن شروط نجاح ترسيخ الشفافية الإدارية في مؤسسات الدولة من خلال استخدام الإدارة الالكترونية:(٤٧)

- إقرار الإدارة العليا بوجود ظاهرة الفساد الإداري، حيث يساعد الإقرار بذلك على البحث عن أفضل الاستراتيجيات لمواجهتها.
- تقديم الدعم اللازم من قبل الإدارة العليا لغرض مكافحة الفساد الإداري.
- دعم الإدارة العليا لاستخدام تطبيقات الإدارة الالكترونية وتشجيع الموظفين وتحفيزهم على استخدام برامجها.

- توفير البنية التحتية القادرة على تقديم تطبيقات وبرامج امنة لأنظمة الإدارة الالكترونية، لان وجود ثغرات امنية في التطبيقات الالكترونية يفتح المجال لزيادة ظاهرة الفساد من قبل محترفي الجرائم الالكترونية.
- تشجيع الافراد على استخدام تطبيقات الإدارة الالكترونية لغرض انجاز معاملاتهم وتلقي الخدمات عن طريقها وتركهم للوسائل التقليدية، من خلال زيادة الإعلانات عن هذه التطبيقات.
- رفع مهارات جميع فئات المجتمع من خلال تدريبهم عن طريق الوسائط الاعلانية، وتبسيط برامج الإدارة الالكترونية لتكون في متناول الجميع.

ويرى الباحث ان الرقابة الالكترونية هي الوحيدة التي بمقدورها تحقيق الشفافية والعدالة المجتمعية ولها الدور الأساسي في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، باعتبارها رقابة مباشرة ودقيقة لعمل الموظفين، وبإمكانها اكتشاف الخطأ ومن الذي قام باقترافهُ وهل ان العمل الخاطئ مقصود ام غير مقصود، دون الرجوع الى السجلات او تأليف لجنة تحقيقية تتولى معرفة الموظف المخالف، خاصةً وان القانون سمح للوزير او رئيس الدائرة واستناداً لأحكام المادة (١٠/ رابعاً) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل فرض احد العقوبات المنصوص عليها في الفقرات (اولاً وثانياً وثالثاً) مباشرةً بعد استجواب الموظف المخالف، دون الحاجة لتأليف لجنة تحقيقية بحقهُ[٤٨].

المطلب الثاني

أثر الإدارة الالكترونية على العاملين في مؤسسات الدولة

ان الوظيفة العامة ليست حرفة كغيرها من الحرف بل انها قبل كل شيء وضع اجتماعي متميز، تظهر من خلالهُ العلاقة القانونية الخاصة بين الخاضعين لها وهم الموظفين المكلفين بالعمل في مؤسساتها، لذلك يعتبر الموظف العام اللبنة الأولى والأساسية في بناء الجهاز الإداري لمؤسسات الدولة، بحيث يقال ان الإدارة في جميع دول العالم تساوي ما يساويه الموظف العام الذي يعمل ويتصرف باسمها، وبالتالي فهو رمز الدولة وشارتها.

وتنُفذ الإدارة العامة لإنجاز خدمات مؤسساتها أساليب القانون العام والخاص، وتنقسم أساليب القانون العام الى قانونية وأخرى مادي، ومن ثمَ فان الاعمال المادية التي تنسجم مع هدف الإدارة الالكترونية هي ما تقوم به الإدارة في اعمالها اليومية، تنفيذاً لقانون او قرار اداري في نطاق ادارتها للمؤسسات التابعة لها، وبالتالي فان موظفي القطاع العام هم أداة تنفيذ إرادة المشرع ووضعها موضع التطبيق واضفاء صفة الوجود المادي والقانوني عليها.[٤٩] وعليه سيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين:

الفرع الأول: كيفية أداء الموظف العام لعملهُ في ظل تفعيل نظام الإدارة الالكترونية.

الفرع الثاني: التزامات الموظف العام المستحدثة الكترونياً.

الفرع الأول

كيفية أداء الموظف العام لعملهُ في ظل تفعيل نظام الحكومة الالكترونية

تعتمد كفاءة الإدارة العامة على أساس نوعية وفعالية العناصر البشرية العاملة في المؤسسات الحكومية، والتي تعتمد بدورها بشكل أساسي على وجود تنظيم متطور للخدمة المدنية، ابتداءً من تعيين الموظف العام الى حين فقدانه هذه الصفة لأي سبب كان، والموظفين يمثلون العنصر الأساسي والضروري لتحقيق أثر الإدارة الالكترونية على اعمال الموظفين، وذلك لان الوسائل الالكترونية لا تؤدي الخدمات الحكومية بنفسها، انما اعمال الموظف هي التي تؤدي الخدمات عن طريق هذه الوسائل، لذلك يجب تأهيلهم وتدريبهم على كيفية التعامل مع الوسائل الالكترونية.(٥٠)

وأثبتت الدراسات الحديثة على ان البيئة الخاصة بالإدارة الالكترونية تؤثر بصورة مباشرة وإيجابية على أداء وكفاءة عمل الموظف العام في مؤسسات الدولة، والسبب في ذلك ان هذه البيئة تتمتع بامتيازات لا تتوفر في البيئة التقليدية، وأبرزها التكنولوجيا سمة العصر، لان الموظف العام يفضل العمل ضمن هذه البيئة بعيداً عن الأوراق والاقلام والملفات الورقية التي تسبب الازعاج والارباك اثناء انجازهُ العمل المكلف به، كما ان الموظف في البيئة الالكترونية يتكامل مع زملائهُ الموظفين من خلال عملهم على نظام الكتروني واحد، يتضمن صلاحيات كل موظف على حدة.(٥١)

كما ان استخدام الأنظمة الالكترونية في الإدارة تحقق المساواة بين موظفي المؤسسات الحكومية، وذلك لأنها مبنية على أسس ومعايير واضحة لا تتدخل فيها العواطف والمشاعر البشرية والتي تسبب في بعض الأحيان التأثيرات السلبية مثل الوساطة والمحسوبية، او انجاز العمل مقابل مبلغ مالي، او علاقة مشبوهة غير مشروعة، وبالتالي فان هذا النظام يعزز مبدأ الشفافية بين الموظفين من خلال كتمان الاسرار والمحافظة على الخصوصية، مع الالتزام بعدم عرض البيانات الخاصة بالموظفين او الافراد المراجعين للمؤسسة العامة على الموظفين غير المختصين بذلك.(٥٢)

وأدى استخدام هذا النظام الى احداث تغييرات جوهرية في إدارة شؤون العناصر البشرية العاملة بالمؤسسات، وبالإمكان تحديد اهم تلك التغيرات بإيجاز وكما يلي:

أولاً: إعادة الهيكلية الكاملة للموظفين العاملين في مؤسسات الدولة: حيث تم احداث تغيير وتعديل جوهري في القوى العاملة من خلال تخفيض اعدادهم عن طريق الاستغناء عن خدمات البعض منهم، وإعادة توزيع مهامهم على الموظفين الاخرين، وبالتالي ترتب على ذلك ترشيد استخدام هذه الموارد البشرية، وتوجيههم من خلال برامج التدريب والتنمية البشرية لإنتاج اعمال أفضل مما زاد من كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات العامة.(٥٣)

ثانياً: التحول في الأعمال والموظفين: اخذ هذا التحول العديد من الاشكال والصور ويمكن توضيحها بإيجاز فيما يلي: (٥٤)

١. الدمج الوظيفي: ويتم من خلال هذا المبدأ ضم عدة وظائف منفصلة في وظيفة واحدة، وبالتالي القضاء على كل مخاطر تقسيم العمل الوظيفي الناجمة عن خطوط التجمع، كما ان هذا المبدأ يسهل توزيع أعباء العمل والمسؤولية على الافراد، ويحسن من مستوى مراقبة الأداء، كما يساعد ايضاً على التخلص من الأخطاء المرتكبة اثناء انجاز الاعمال.

٢. التحول من الاعمال البسيطة الى الاعمال المتكاملة: ووفقاً لهذا المبدأ يتم تحويل اعمال الموظفين من اعمال بسيطة الى اعمال متكاملة ومركبة، وبالتالي تطبيق مبدأ المهنية في العمل وترشيد المسار المهني للعناصر البشرية في المؤسسة، من مجرد موظفين بسطاء الى موظفين اذكياء يتمتعون بمهنية عالية من خلال ذلك يتم انجاز مهام معقدة بدلاً من المهام البسيطة، وهذا ما يطلق عليه مصطلح الاثراء الوظيفي.

ثالثاً: التحول من منهجية العمل الفردي الى استخدام فرق العمل المتكاملة: ووفقاً لهذا المبدأ تصبح المسؤولية عن نتائج العمل مشتركة بين كل أعضاء الفريق، وبالتالي تتلاشى تماماً المسؤولية الفردية المتبعة في الادارة التقليدية، وبالتالي لابد من ان يكون كل فرد من أعضاء الفريق ملماً الماماً تاماً بطبيعة ومهام العمل المكلف به.

رابعاً: انجاز الاعمال عن بعد: وتعني ان تسمح إدارة المؤسسة للأفراد العمل من منازلهم على ان تقوم بالاتصال بهم من خلال شبكة الاتصالات الالكترونية المثبتة في المؤسسة، وبالتالي عدم الزامهم بالحضور الى المؤسسة بالمقابل انجاز الاعمال يتم على مدار ٢٤ ساعة، وتطلق على الموظف العمومي تسمية "موظف عام الكتروني".

ويرى الباحث ان الإدارة الالكترونية ستأثر على الاعمال التي تقدمها المؤسسة العامة بشكل إيجابي وملموس، وذلك لان مزاج الموظف سيكون أكثر إيجابية لعدم وجود الضغوط النفسية واصوات الطوابير التي تسبب لهُ اربكاك في العمل، كما لا يوجد احتكاك مباشر مع المراجعين، وهذا ما يدفعهُ لإنتاج اعمالهُ بشكل سريع وأكثر دقة.

الفرع الثاني

التزامات الموظف العام المستحدثة الكترونياً

ان الإدارة الالكترونية تسمح للموظف الواحد اكمال المعاملة المطلوبة وتقديم الخدمات لطالبها دون الرجوع الى رفاقهُ في العمل، وذلك عن طريق الرجوع لقاعدة البيانات المعدة مسبقاً في المؤسسة العامة، والتي تكون بمثابة تفويض للموظف باتخاذ القرار فيما اذا كان يمتلك الصلاحية، كما ان الموظف سيكون على اتصال غير مباشر مع صاحب الشأن وهنا ستنتفي مجالات الرشوة والاكراميات او التلاعب بالبيانات وسوء المعاملة لطالبي الخدمة.[٥٥]

ويلتزم الموظف بالتدريب والتأهيل الذي سيفرض عليه عن طريق الإدارة، لغرض إدارة النظام بصورة جيدة ولتلافي الأخطاء التي تحصل نتيجة قلة التدريب باعتبار ان الموظف هو المحرك الاساسي لنظام الإدارة الالكترونية، فالإدارة لكي تنجح تحتاج الى عناصر بشرية مؤهلة ومدربة على العمل في هذا المجال.[٥٦]

كما ستؤدي الإدارة الالكترونية الى حدوث تطورات ترتبط بمكان العمل فالموظفين في المرحلة الأولى من تطبيق نظام الإدارة الالكترونية سيغير نظام إثبات حضورهم وانصرافهم كما سيتم الاستغناء عن الموظف المسؤول على سجل الحضور والانصراف واستبدالهُ بالبطاقة الالكترونية وجهاز البصمة التي تصدرها الإدارة العامة.[٥٧]

وظهرت التزامات أخرى غير مألوفة للموظف في ظل الإدارة الالكترونية وهذه الالتزامات فرضتها الطبيعة القانونية للنظام الوظيفي وأبعادهُ التقنية والإدارية وتتمثل اهم هذه الالتزامات المستحدثة بما يلي:

أولا: الالتزام بالمحافظة على اسرار البرامج والمعلومات اذ يترتب على الموظف كتمان وحفظ المعلومات والوثائق التي يطلع عليها بحكم وظيفتهُ، وعدم الادلاء باي تصريح عن إجراءات العمل بنظام الإدارة الالكترونية لوسائل الاعلام او لأشخاص اخرون، او ان يحتفظ باي وثائق اصلية لنفسه وبدون تخويل.[٥٨]

ثانياً: وضع خطط لتطوير النظام الالكتروني بالمؤسسة فمن خلال المراجعات يتم تحديد متطلبات التطوير بناءً على احتياجات المؤسسة، ويحدد مواصفات الحلول البديلة والاضافات والتحديات اللازمة في حال توقف النظام.

ثالثاً: الالتزام بمراقبة وصيانة الأجهزة الالكترونية من قبل الموظف المختص إذا يلتزم بمتابعة كفاءة عمل الأجهزة وشبكة المعلومات وأجهزة الطباعة، ويتحقق بشكل دوري من ملائمتها لمتطلبات العمل، وعليه متابعة اصلاح الأعطال، وضمان سلامتها.[٥٩]

رابعاً: الالتزام بعدم استغلال النظام الالكتروني للمصلحة الشخصية اذ يلتزم الموظف بالامتناع عن استغلال النظام لتحقيق منفعة او ربح شخصي لهُ او لعائلته او لأشخاص اخرون، كما يلتزم بعدم الإفصاح عن الأرقام السرية للبرامج والبيانات الموجودة في النظام الالكتروني، وعدم السماح لغيرهُ الاطلاع واستخدام الأجهزة المثبتة فيها البيانات حفاظاً على سرية المعلومات المحفوظة فيه.

خامساً: الالتزام بالأمانة وإنجاز الاعمال الرئيسية بدقة وعدم التأخر باي عمل من الاعمال الموكلة اليه، والتي قد تسبب تعطيل عمل الاخرين وبالتالي التذمر من نظام الإدارة الالكترونية من قبل المنتفعين.(٦٠)

ويرى الباحث ان التزامات الموظف الأساسية ستفرض عليه قبل التعيين في مؤسسات الدولة والسبب ان تعينهُ سيتوقف على مؤهلاتهُ ومهاراتهُ التقنية التي يتمتع بها، والتي سيتم فرضها على المتقدمين للتعيين وتعتبر من الشروط الضرورية لغرض تعينهُ وعليه يجب ان يكتسب الخبرة عن طريق الدورات التدريبية في مجال نظام الإدارة الالكترونية.

الخاتمة:

ان المستجدات في الحياة الإدارية تفرض علينا كرجال قانون بحث الأفكار التي لم تكن معروفة في السابق، من خلال دراستها دراسة قانونية تواكب العصر الحديث لتتلاءم أنشطتها مع الذهن البشري من ابداعات علمية وتكنولوجية، بحيث تنسجم مع قواعد القانون الإداري والذي يسمح بإلغاء وتعديل وتشريع احكام جديدة تنسجم مع الحاضر، لان غياب التشريع للأعمال الإدارية الالكترونية يقلل من جهود اكتمال بناء هذا المشروع.

كما ان نظام الادارة الالكترونية يحتاج الى قيادة حكيمة نزيهة شجاعة لديها رغبة في هذا التحول، وذلك لان الإدارة الحديثة ليست طريقاً سحرياً وسهلاً، انما تواجه صعوبات ومنها المقاومة والقضاء على الفساد الإداري والمالي، ولذلك تقاوم بعض الإدارات البيروقراطية اي تغييرات في إجراءات الإدارة التقليدية، والتي تؤدي الى تحقيق الشفافية الإدارية، كما انها أداة متطورة لتحقيق الإصلاح الإداري المتكامل، والذي يهدف الى جعل الإدارات في مؤسسات الدولة تحظى بثقة الافراد المتعاملين معها ورضاهم عن أدائها، وتتحمل المسؤولية والمحاسبة تجاههم.

كما يجب التغلب على هاجس الخوف من هذا التحول من خلال مقاومة الامية الالكترونية في المجتمع، وتكثيف الدورات التأهيلية لإنجاح هذا المشروع، ومواكبة التطور الحاصل في الدول المتقدمة والاستفادة من تجاربها في هذا المجال من طريق استقدام الخبرات البشرية للمساعدة في انجاز التدريب التقني.

ومن واقع هذه الدراسة تبين لنا بعض النتائج والاقتراحات ومنها:

أولاً: النتائج:

١. ان هذا النظام يتطلب إرادة قوية وقيادية ترغب بالتحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية، تتمتع بالنزاهة والشجاعة لفرض هذا النظام على مؤسسات الدولة، بعد توفير كافة متطلباتهُ.

٢. لا يوجد قانون في التشريع العراقي يلزم المؤسسات الحكومية بالانتقال الى نظام الإدارة الالكترونية، وعند الرجوع الى قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، نجد ان المادة (٢٨/ ثانياً) منه أعطت صلاحية للوزير على اصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون، ولم تلزمهُ على العمل بموجبهُ، وحتى بعد اصدار تعليمات تسهيل تنفيذ قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ لم تفرض ذلك على مؤسسات الدولة، وانما الزمت الجهات المستفيدة والجهات المتعاقدة عند استخدمها للمستندات الالكترونية التقيد بالشروط المفروضة بالقانون وفقاً للمادة (٦ و٧) منهُ.

٣. عدم توحيد القوانين والأنظمة الخاصة بالتعاملات الالكترونية لمنع التداخل فيما بينها، ومنها "قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، ونظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤، ونظام تنظيم التجارة الالكترونية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٥، مما سبب ارباكاً للمجتمع في تعاملاتهم الالكترونية.

٤. عدم وجود تنسيق وتعاون بين وزارة الاتصالات وهيئة الاعلام والاتصالات العراقية، حيث قدمت الوزارة عدة دعاوى ضد الهيئة واخرها الدعاوى المقامة من قبل وزارة الاتصالات بحق هيئة الاعلام بعدم دستورية بعض مواد واقسام الامر التشريعي رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٤، امام المحكمة الاتحادية العليا ذات الأرقام ٣٢٣ وموحداتها ٣٣٣ و٣٣٤ اتحادية ٢٠٢٥، حيث أصدرت المحكمة بتاريخ (٢٠٢٥/٩/١) برد الدعوى المقامة ضد الهيئة والمتعلقة بعدم دستورية بعض احكام الامر التشريعي المذكور انفاً، وذلك لعدم تحقق المصلحة المشروعة من اقامتها.

٥. لا توجد استراتيجية وطنية للتحول الالكتروني او الرقمي لغاية الان في جمهورية العراق تنظم من خلالها كافة المتطلبات الخاصة بهذا التحول، والعمل بموجب خطة تدريجية تنظم العمل الالكتروني على مراحل سواء كانت على المدى القصير والطويل.

٦. لم تطور وزارة التربية المناهج الدراسية الخاصة بمادة الحاسوب لكي تواكب التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا الحديثة ولم توفر المختبرات التقنية اللازمة لتطوير مهارات الطلبة في هذا المجال.

ثانياً: المقترحات:

١. وضع خطة استراتيجية متكاملة للتحول الالكتروني في مؤسسات الدولة كافة، تتضمن تشريع قانون موحد يعالج كافة التعاملات الالكترونية لمنع التداخل فيما بين القوانين والأنظمة المذكورة أعلاه، والزم المؤسسات للعمل بموجبهُ، وتوفير المتطلبات الأساسية من معدات تقنية وتأهيل وتدريب العناصر البشرية لتطبيق هذا النظام.

٢. توجيه وزارة التربية لغرض وضع مناهج دراسية حديثة للتعليم الالكترونية في جميع المراحل الدراسية تبدأ من المدارس الابتدائية وتستمر لغاية المراحل الثانوية، لتفعيل المعرفة الالكترونية لدى مواطني الدولة من خلال هذه المناهج، بحيث يكونوا مؤهلين للاستفادة من الخدمات الالكترونية.

٣. توجيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لغرض افتتاح كليات تُعنى بموضوع نظام الإدارة الالكترونية من خلال عدة اقسام تبدأ بتخريج المبرمج وتنتهي بتخريج القادرين على حماية هذا النظام من الجرائم الالكترونية.

٤. توجيه هيئة الاعلام ووزارة الاتصالات لوضع الية حقيقية لنشر الخدمات الالكترونية من خلال القنوات التلفزيونية او ارسال رسائل تعريفية عن طريق الهواتف النقالة، تشرح الخدمات الالكترونية المتوفرة في بوابة اور الالكترونية للخدمات الحكومية، مع ذكر الخدمات التي سيتم توفيرها في المستقبل.

٥. ايجاد حلول علمية تعتمد التقنية بدل الحلول التقليدية لانقطاع شبكة الانترنت، سواء كان انقطاع مبرمج كما هو الحال مثل القطع الذي تقوم به الحكومة من خلال توجيه وزارة الاتصالات بالتنسيق مع وزارة التربية لغرض حماية الأسئلة الوزارية للمراحل المنتهية ومنع الغش، او غير المبرمج والذي ينتج عن مشاكل تقنية او ضعف الشبكة والتي تسبب طوابير في مؤسسات الدولة وخاصة بعد تفعيل نظام الدفع الالكتروني في بعض مؤسساتها، مما يسبب خسارة فادحة للاقتصاد العراقي.

٦. العمل على تعزيز البنية التشريعية والتقنية ورفع مستوى الوعي المجتمعي لتحقيق التحول الالكتروني.

الهوامش

[١] صدام محمد العوايشة، تشريعات الإدارة العامة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠٢٤، ص١٨.

[٢] أسامة احمد المناعسة وجلال محمد الزعبي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠١٣، ص٩٨.

[٣] عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص١٥١.

[٤] أسامة احمد المناعسة واخرون، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، مصدر سابق، ص٩٩.

[٥] منى رمضان محمد بطيخ، الإدارة العامة والفساد الإداري الواقع والمأمول، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر – القاهرة، ٢٠١٤، ص١١.

– احمد يوسف عبد الرحمن، الإدارة العامة، الطبعة الأولى، المصرية للنشر والتوزيع، مصر – القاهرة، ٢٠١٧، ص٣١.

[٦] صدام محمد العوايشة، تشريعات الإدارة العامة الالكترونية، مرجع سابق، ص ١٩–٢٠.

[٧] الاتمتة تعتبر من المصطلحات الحديثة نسبياً والتي تطلق على كل شيء يعمل بصورة ذاتية دون تدخل البشر فيه كما انها تعتبر جزء من اعمال الإدارة الالكترونية.

[٨] خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الالكترونية، الدار الجامعية، مصر – الاسكندرية، ٢٠١٠، ص٤٧.

[٩] حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، ٢٠٢٢، ص٣١.

[١٠] نبراس محمد جاسم، أثر الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق العامة، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر – الإسكندرية، ٢٠١٨، ص١٦.

[١١]سعد غالب ياسين،الإدارة الالكترونية وافاق تطبيقاتها العربية،معهد الإدارة العامة،المملكة العربية السعودية،٢٠٠٥،ص٢٢

[١٢] احمد محمد غنيم، الإدارة الالكترونية افاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية، مصر – المنصورة، ٢٠٠٣–٢٠٠٤، ص٣١.

[١٣] حمدي القبيلات، قانون الإدارة الالكترونية، مرجع سابق، ص٣٠.

[١٤] صدام محمد العوايشة، تشريعات الإدارة العامة الالكترونية، مرجع سابق، ص٢٢.

[١٥] محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر – الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٨.

[١٦] عزيزة الشريف، القانون الاداري٢، ج١، مؤسسة دار الكتب، الكويت، بدون سنة نشر، ص١.

[١٧] داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام واعمال موظفيه، منشأة المعارف، مصر – الإسكندرية، ٢٠١٥، ص٢٣٧.

[١٨] عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، مصر – الإسكندرية، ٢٠١٨، ص٢٨.

[١٩] داود عبد الرزاق الباز، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

[٢٠] احمد محمد مرجان، دور الإدارة العامة الالكترونية والإدارة المحلية في الارتقاء بالخدمات الجماهيرية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٦، ص ٩٤–٩٥.

[٢١] محمد المتولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية، بحث مقدم لمؤتمر الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية، المجلد الرابع، الامارات – دبي، ص ١٧.

[٢٢] عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح – دراسة متأصلة في شأن الإدارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر – الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١٧٦–١٧٧.

[٢٣] حمزة ضاحي الحمادة، الحكومة الالكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر – الإسكندرية، ٢٠١٦، ص٧٦–٧٧.

[٢٤] عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح – دراسة متأصلة في شأن الإدارة الالكترونية، مرجع سابق، ص ١٨٠.

[٢٥] صفوان المبيضين، الحكومة الالكترونية النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، ٢٠١١، ص٧٢– ٧٥.

[٢٦] خالد حسن احمد لطفي، الحكومة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر – الإسكندرية، ٢٠٢١، ص٢١.

[٢٧] حيدر فريحات، تخطيط المدن الالكتروني، بحث مقدم لندوة الحكومة الالكترونية في مسقط، الفترة من ١٠ – ١٢ الشهر الخامس لسنة ٢٠٠٣، ص ٥.

[٢٨] داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام، مرجع سابق، ص ٣٣–٣٤.

[٢٩] محمد مدحت، الحكومة الالكترونية، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر – القاهرة، ٢٠١٦، ص٢٨.

[٣٠] مصطفى يوسف كافي، الإدارة الالكترونية، إدارة بلا أوراق – إدارة بلا مكان – إدارة بلا زمان – إدارة بلا تنظيمات جامدة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا – دمشق، ٢٠١١، ص٦٣–٦٤.

[٣١] حسين رمزي كاظم، قراءات في قضايا الإدارة العامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠٠٥، ص٢١١.

[٣٢] اشرف جمال محمود عبد العاطي، الإدارة الالكترونية للمرافق العامة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٦، ص ٣٣٩.

[٣٣] صدام محمد العوايشة، تشريعات الإدارة العامة الالكترونية، مرجع سابق، ص ١٥٠.

[٣٤] عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والطموح، مرجع سابق، ص١١٢.

[٣٥] رمزي احمد عبد الرحمن، نحو مجتمع الكتروني، مكتبة زهراء الشرق، مصر – القاهرة، ٢٠٠٦، ص٧٤.

[٣٦] محمد مدحت، الحكومة الالكترونية، مرجع سابق، ص١٢٥.

[٣٧] عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، مرجع سابق، ص ١٩٤.

[٣٨] هشام عبد المنعم عكاشة، الإدارة الالكترونية للمرافق العامة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر– القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٣١.

[٣٩] محمد سامي الشوا، ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر – القاهرة، ٢٠٠٣، ص١١١.

[٤٠] أشرف جمال عبد العاطي، الإدارة الالكترونية للمرافق العامة، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

[٤١] هشام عبد المنعم عكاشة، الإدارة الالكترونية للمرافق العامة، مرجع سابق، ص ١٣٥.

[٤٢] عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، الكتاب الأول، دار الفكر الجامعي، مصر – الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص١١٣.

[٤٣] صدام فيصل كوكز المحمدي، التصويت الالكتروني وامن العملية الانتخابية الالكترونية، دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثاني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، بعنوان "تكنولوجيا الانتخابات في العراق – الفرص والتحديات"، ٢٠١٢، ص١٩.

[٤٤] أشرف جمال محمود عبد العاطي، الإدارة الالكترونية للمرافق العامة، ص ٣٣١–٣٣٢.

[٤٥] بدر محمد السيد، دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد، دار الفكر الجامعي، مصر – الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ٣٤٩.

[٤٦] خالد حسن احمد لطفي، الحكومة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، مرجع سابق، ص ١٤٣.

[٤٧] جعفر بن احمد العلوان، دور أنظمة الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري – حالة من الحكومة الالكترونية القطرية، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المحور الثالث: الرقابة والمساءلة والشفافية في الأجهزة الحكومية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، بدون سنة نشر، ص٢٤.

[٤٨] المادة (١٠/ رابعاً) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل.

[٤٩] داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام واعمال موظفيه، مرجع سابق، ص ١٨٩–١٩٠.

[٥٠] حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الالكترونية، مرجع سابق، ص ٨٠.

[٥١] حماد مختار، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٧٦.

[٥٢] محمد محمد عبد اللطيف، الاتجاهات المعاصرة في إدارة المرافق العامة والاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر – القاهرة، ٢٠٠٠، ص١١٩ وما بعدها.

[٥٣] احمد محمد غنيم، الإدارة الالكترونية افاق الحاضر وتطلعات المستقبل، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

[٥٤] حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الالكتروني، مرجع سابق، ص ٨٢ وما بعدها.

[٥٥] غالب فرحات وعصام إسماعيل نعمة، محاضرات في مؤسسات الدولة الحديثة والمجتمع المدني، الجامعة اللبنانية – كلية الحقوق، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٧١.

[٥٦] علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٩.

[٥٧] اشرف جمال محمود عبد العاطي، الإدارة الالكترونية للمرافق العامة، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

[٥٨] حمدي القبيلات، قانون الإدارة الالكترونية، مرجع سابق، ص ٨٨.

[٥٩] اشرف جمال محمود عبد العاطي، الإدارة الالكترونية للمرافق العامة، مرجع سابق، ص ١٤٥.

[٦٠] حمدي القبيلات، قانون الإدارة الالكترونية، مرجع سابق، ص ٨٨–٨٩.

المصادر:

اولاً: القوانين:

١. قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢.

٢. قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل.

٣. نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤.

٤. نظام تنظيم التجارة الالكترونية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٥.

٥. تعليمات تسهيل تنفيذ قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (١) لسنة ٢٠٢٥.

٦. امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٤.

ثانياً: الكتب العربية:

١. صدام محمد العوايشة، تشريعات الإدارة العامة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠٢٤.

٢. أسامة احمد المناعسة وجلال محمد الزعبي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ٢٠١٣.

٣. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٤. منى رمضان محمد بطيخ، الإدارة العامة والفساد الإداري الواقع والمأمول، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر – القاهرة، ٢٠١٤.

٥. احمد يوسف عبد الرحمن، الإدارة العامة، الطبعة الأولى، المصرية للنشر والتوزيع، مصر – القاهرة، ٢٠١٧.

٦. خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الالكترونية، الدار الجامعية، مصر – الاسكندرية، ٢٠١٠.

٧. حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، ٢٠٢٢.

٨. نبراس محمد جاسم، أثر الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق العامة، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر – الإسكندرية، ٢٠١٨.

٩. سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وافاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥.

١٠. احمد محمد غنيم، الإدارة الالكترونية افاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية، مصر – المنصورة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

١١. محمد حسين منصور، المسؤولية الالكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر – الإسكندرية، ٢٠٠٣.

١٢. عزيزة الشريف، القانون الاداري٢، ج١، مؤسسة دار الكتب، الكويت، بدون سنة نشر.

١٣. داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام واعمال موظفيه، منشأة المعارف، مصر – الإسكندرية، ٢٠١٥.

١٤. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، مصر – الإسكندرية، ٢٠١٨.

١٥. احمد محمد مرجان، دور الإدارة العامة الالكترونية والإدارة المحلية في الارتقاء بالخدمات الجماهيرية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٦.
١٦. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح – دراسة متأصلة في شأن الإدارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر – الإسكندرية، ٢٠٠٨.
١٧. حمزة ضاحي الحمادة، الحكومة الالكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر – الإسكندرية، ٢٠١٦.
١٨. صفوان المبيضين، الحكومة الالكترونية النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، ٢٠١١.
١٩. خالد حسن احمد لطفي، الحكومة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر – الإسكندرية، ٢٠٢١.
٢٠. محمد مدحت، الحكومة الالكترونية، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر – القاهرة، ٢٠١٦.
٢١. مصطفى يوسف كافي، الإدارة الالكترونية، إدارة بلا أوراق – إدارة بلا مكان – إدارة بلا زمان – إدارة بلا تنظيمات جامدة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا – دمشق، ٢٠١١.
٢٢. حسين رمزي كاظم، قراءات في قضايا الإدارة العامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠٠٥.
٢٣. أشرف جمال محمود عبد العاطي، الإدارة الالكترونية للمرافق العامة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠١٦.
٢٤. رمزي احمد عبد الرحمن، نحو مجتمع الكتروني، مكتبة زهراء الشرق، مصر – القاهرة، ٢٠٠٦.
٢٥. هشام عبد المنعم عكاشة، الإدارة الالكترونية للمرافق العامة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر – القاهرة، ٢٠٠٤.
٢٦. محمد سامي الشوا، ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر – القاهرة، ٢٠٠٣.
٢٧. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، الكتاب الأول، دار الفكر الجامعي، مصر – الإسكندرية، ٢٠٠٦.
٢٨. بدر محمد السيد، دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد، دار الفكر الجامعي، مصر – الإسكندرية، ٢٠١٥.
٢٩. محمد محمد عبد اللطيف، الاتجاهات المعاصرة في إدارة المرافق العامة والاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر – القاهرة، ٢٠٠٠.
٣٠. علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١.

ثالثاً: القرارات القضائية:

١. قرار المحكمة الاتحادية العليا ٣٢٣ اتحادية ٢٠٢٥، تاريخ اصدار القرار (٢٠٢٥/٩/١).

رابعاً: الاطاريح والرسائل:

١. حماد مختار، تأثير الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٧.

خامساً: المجلات والمؤتمرات:

١. صدام فيصل كوكز المحمدي، التصويت الالكتروني وامن العملية الانتخابية الالكترونية، دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثاني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، بعنوان "تكنولوجيا الانتخابات في العراق – الفرص والتحديات"، ٢٠١٢.

٢. جعفر بن احمد العلوان، دور أنظمة الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري – حالة من الحكومة الالكترونية القطرية، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المحور الثالث: الرقابة والمساءلة والشفافية في الأجهزة الحكومية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، بدون سنة نشر.

٣. محمد المتولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية، بحث مقدم لمؤتمر الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الالكترونية، المجلد الرابع، الامارات – دبي.

٤. حيدر فريحات، تخطيط المدن الالكتروني، بحث مقدم لندوة الحكومة الالكترونية في مسقط، الفترة من ١٠ – ١٢ الشهر الخامس لسنة ٢٠٠٣.

سادساً: المحاضرات:

١.غالب فرحات وعصام إسماعيل نعمة، محاضرات في مؤسسات الدولة الحديثة والمجتمع المدني، الجامعة اللبنانية – كلية الحقوق، بيروت، ٢٠١٦.

Sources:

First: Laws:

1.Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. (78) of 2012.
2.State and Public Sector Employees Discipline Law No. (14) of 1991, as amended.
3.Electronic Money Payment Services System No. (2) of 2024.
4.Electronic Commerce Regulation System No. (4) of 2025.
5.Instructions for Facilitating the Implementation of the Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. (1) of 2025.
6.Coalition Provisional Authority Order No. (65) of 2004.

Second: Arabic Books:

1.Saddam Muhammad Al-Awayshah, Electronic Public Administration Legislation, First Edition, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2024.
2.Osama Ahmad Al-Manaasah and Jalal Muhammad Al-Zoubi, E-Government between Theory and Practice, First Edition, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2013.
3.Abdel Fattah Bayoumi Hijazi, E-Government, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2007.
4.Mona Ramadan Muhammad Battikh, Public Administration and Administrative Corruption: Reality and Hope, First Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Egypt, 2014.
5.Ahmed Youssef Abdul Rahman, Public Administration, First Edition, Egyptian Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2017.

6.Khaled Mamdouh Ibrahim, Electronic Administration, University House, Alexandria, Egypt, 2010.
7.Hamdi Al-Qabilat, Electronic Public Administration Law, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2022.
8.Nibras Muhammad Jassim, The Impact of Electronic Administration on Public Utilities Management: A Comparative Study, New University House, Alexandria, Egypt, 2018.
9.Saad Ghaleb Yassin, Electronic Administration and the Prospects of its Arab Applications, Institute of Public Administration, Kingdom of Saudi Arabia, 2005.
10.Ahmed Muhammad Ghanem, Electronic Administration: Present Prospects and Future Aspirations, Modern Library, Mansoura, Egypt, 2003-2004.
11.Muhammad Hussein Mansour, Electronic Responsibility, New University House, Alexandria, Egypt, 2003.
12.Aziza Al-Sharif, Administrative Law 2, Vol. 1, Dar Al-Kutub Foundation, Kuwait, no publication year.
13.Daoud Abdel Razzaq Al-Baz, E-Government and Its Impact on the Legal System of Public Facilities and the Work of Their Employees, Maaref Establishment, Alexandria, Egypt, 2015.
14.Essam Abdel Fattah Matar, E-Government Between Theory and Practice, Dar Al-Jamia Al-Jadida, Alexandria, Egypt, 2018.
15.Ahmed Mohamed Marjan, The Role of Electronic Public Administration and Local Administration in Improving Public Services, A Comparative Study, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Egypt, 2006.
16.Abdel Fattah Bayoumi Hegazy, E-Government Between Reality and Ambition - A Grounded Study of E-Government, First Edition, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, Egypt, 2008.
17.Hamza Dahi Al-Hamada, E-Government and Its Role in Providing Public Services, First Edition, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, Egypt, 2016.
18.Safwan Al-Mobaideen, E-Government: Models, Applications, and International Experiences, First Edition, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman, Jordan. 2011.
19.Khaled Hassan Ahmed Lotfy, E-Government and Its Role in Combating Administrative Corruption, First Edition, Dar Al Fikr Al Jami'i, Alexandria, Egypt, 2021.
20.Mohamed Madhat, E-Government, First Edition, Arab Group for Training and Publishing, Cairo, Egypt, 2016.
21.Mustafa Youssef Kafi, E-Government: Paperless Management – Management Without Place – Management Without Time – Management Without Rigid Organizations, Raslan Foundation for Printing, Publishing, and Distribution, Damascus, Syria, 2011.
22.Hussein Ramzi Kazim, Readings in Public Administration Issues, Egyptian General Book Organization, Egypt, 2005.
23.Ashraf Gamal Mahmoud Abdel Aati, Electronic Management of Public Utilities, Dar Al Nahda Al Arabiya, Egypt, 2016.
24.Ramzi Ahmed Abdel Rahman, Towards an Electronic Society, Zahraa Al Sharq Library, Cairo, Egypt, 2006.

25.Hisham Abdel Moneim Okasha, Electronic Management of Public Utilities: A Comparative Study, Dar Al Nahda Al Arabiya Egypt - Cairo, 2004.
26.Mohamed Sami Al-Shawa, The Information Revolution and Its Implications for the Penal Code, Egyptian General Book Organization, Cairo, Egypt, 2003.
27.Abdel Fattah Bayoumi Hegazy, E-Government and its Legal System, Book One, Dar Al-Fikr Al-Gami'i, Alexandria, Egypt, 2006.
28.Badr Mohamed Al-Sayed, The Role of E-Government in Combating Corruption, Dar Al-Fikr Al-Gami'i, Alexandria, Egypt, 2015.
29.Mohamed Mohamed Abdel Latif, Contemporary Trends in the Management of Public and Economic Facilities, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Egypt, 2000.
30.Ali Al-Salami, Strategic Human Resources Management, Dar Al-Gharib for Printing and Publishing, Cairo, 2001.

Third: Judicial Decisions:

1 .Federal Supreme Court Decision No. 323 Federal 2025, date of issuance (September 1, 2025.(

Fourth: Theses and Dissertations:

1 .Hammad Mukhtar, The Impact of E-Government on Public Utilities Management and its Applications in Arab Countries, Master's Thesis, University of Algiers, Algeria, 2007.

Fifth: Journals and Conferences:

1.Saddam Faisal Kokaz Al-Mohammadi, Electronic Voting and the Security of the Electronic Electoral Process, A Legal Study of the Development of the Iraqi Electoral Experience, a paper presented at the Second Scientific Conference of the Independent High Electoral Commission in Iraq, entitled "Election Technology in Iraq - Opportunities and Challenges," 2012.
2.Jaafar bin Ahmed Al-Alwan, The Role of E-Government Systems in Combating Administrative Corruption - A Case Study of Qatari E-Government, Second Conference of Institutes of Public Administration and Administrative Development in the Gulf Cooperation Council Countries, Third Theme: Oversight, Accountability, and Transparency in Government Agencies, Kingdom of Saudi Arabia, Institute of Public Administration, no publication year.
3. Muhammad Al-Mutawali, "Human Resources Management for E-Government Implementation in Arab Countries," a paper presented at the Conference on Legal and Security Aspects of E-Processes, Volume 4, Dubai, UAE.
4. Haidar Freihat, "E-City Planning," a paper presented at the E-Government Symposium in Muscat, May 10-12, 2003.

Sixth: Lectures:

1. Ghaleb Farahat and Issam Ismail Nehme, "Lectures on Modern State Institutions and Civil Society," Lebanese University - Faculty of Law, Beirut, 2016.